

رئيس لجنة الاقتصاد النيابية: أينما وجد الدعم... وجد الفساد

نخر الفساد حبة القمح فتحوّلت الى مادة تدر ارباحا للمحظيين والمهريين. مال دعم القمح يذهب في معظمه الى غير اللبنانيين بعبوره الحدود تهريبا، لذا فان الجوع سيظهر عندما سيتوقف استيراد القمح بعد نفاد الدولار الاخير من المصرف المركزي

■ كيف تقرأ الواقع الاقتصادي اليوم وفي المستقبل؟ وماذا عن الامن الغذائي؟

□ الازمة بدأت منذ العام 2011 لكن تم التعتيم عليها، يوم بدأ ميزان المدفوعات يسجل عجزا. حذرت من الانهيار منذ العام 2015، يوم كان كل شيء يسير في شكل طبيعي. طرحت افكارا للخروج من المأزق وهي، اعادة النظر في الاتفاقات التجارية مع الاتحاد الاوربي، معالجة العجز في ميزان المدفوعات الذي نتج من كميات الاستيراد الكبيرة. تكمن المشكلة في ان احدا لا يريد كشف الحقيقة. التخلّف عن الدفع الذي ارتكبته حكومة الرئيس حسان دياب دفع الى الانهيار، خصوصا اننا رفضنا خروج ما يقارب نحو ملياري دولار الى الخارج، في وقت وصلت الفائدة على سندات الخزينة الى 50%، بمعنى ان اي شيء ندفعه لا يمكن الاستدانه مكانه الا بفائدة 50%. عمّت لعبة البروباغندا الاعلامية ورجال الاعمال والمال والمصارف والمحامين على الحقيقة وخففت من وطأتها. طرحت على الرئيس دياب الاستعانة بشركة "الازار" لدرس الواقع، لكنهم لم يسمحوا لها بالعمل، وكذلك لم يتركوا الرئيس دياب يعمل. تحوّلت الازمة المالية الى اقتصادية، في غياب الحلول على مستوى المرحلة. عندما طرحت من خلال المجلس النيابي ضرورة اللجوء الى الـ "هيكات" على كل الودائع بنسبة 30%، حتى على تلك التي تفوق المليون دولار، تم الوقوف ضد هذا الاقتراح، علما ان اقتراحي قضى باستمرار الفائدة على الودائع لمدة 3 سنوات. ان نمط العمل من خلال سياسة الدعم اُفقد لبنان قدرته، اذ صرف نحو 24 مليار دولار خلال السنتين الماضيتين على الدعم، ونحن اليوم نترجى البنك الدولي لاعطائنا 3 مليارات دولار، هذا امر مستغرب. لم يعد لدينا نظام مصرفي، وتحوّل نظامنا المالي الى "الكاش". تؤكد الحقائق ان المصارف مفلّسة، وتقول القاعدة العالمية: عندما يمتنع المصرف عن الدفع يعلن افلاسه مهما كانت



رئيس لجنة الاقتصاد النيابية ميشال ضاهر.

لانية لدى المسؤولين في مصارحة الناس بالحقيقة

الاستفادة من فرق الفائدة جعلتهم يتغاضون عن قول الحقيقة، هناك ادلة كثيرة على ما اقول، ابرزها رأسمال المصارف التي بدأت بنحو 200 مليون دولار واصبحت اليوم نحو 21 مليارا. كذلك لا يمكن اغفال مشكلة الطاقة التي شكلت سببا للازمة التي كلفت لبنان نحو 40 مليار دولار مع الفائدة، يليها تثبيت سعر الصرف الذي كلف 29 مليار دولار.

■ كيف يمكن الخروج مما نحن فيه؟ □ لانية لدى المسؤولين في مصارحة الناس بالحقيقة ولا نزال نعيش الكذبة الكبيرة. يجب ان نتحوّل الى اقتصاد منتج، ومن اجل ذلك يجب اقتراض المال من المصارف وتوظيف استثمارات. لا يمكن للمصارف اليوم الاضطلاع بهذا الدور مطلقا. يجب اعادة هيكلية المصارف، فاذا لم يستطع اصحاب المصارف

الاسباب الا عندنا في لبنان، فالمصارف لا تزال قائمة والعمل جار على تحميل المواطن الخسائر، بدل ان يتحملها وفق القانون اصحاب المصارف ومجالس الادارة والمساهمين الكبار. خسر المواطن نحو 87% من مدخراته في المصرف الذي استمر يعمل بلا مبالاة. احمّل المسؤولية الكبيرة لاصحاب المصارف الذين كانوا يعرفون الى اين يتجه الوضع المالي، لكن

سياسة الدعم والخوف من الحقيقة

خوف الحكومة وعدم رغبة المسؤولين في مصارحة الناس بالحقيقة، وقلة حيلتهم في ايجاد المخارج الصحيحة للازمة التي تضرب المجتمع وتخر عظام ابناء الوطن، يمنعها من اتخاذ القرارات السديدة المطلوبة، مما يفرز نتائج كارثية على الوضع الاقتصادي ووضع الخزينة الذي افلس منذ فترة، في انتظار ان يفرغ المصرف المركزي من آخر دولار موجود في المال الاحتياطي تحديدا. خير مثال على ذلك، سياسة الحكومة التسعيرية للمشتقات النفطية وخصوصا القمح، حيث كبّلت يديها بيديها، فانعكس الدعم بشكل من الاشكال على المحروقات، وبنسبة 100% على القمح، لكن لغير مستحقيه.

بعد هدر مزيد من المال العام، لم تحقق الحكومات المتعاقبة، ولا الموجودة حاليا، التي تصرّف الاعمال على هواها ووفقا لاهدافها. فلم تحصل على رضى الشارع ولم تدعم المواطن المستحق، بل حققت عكس ما كانت تهدف اليه. ففي حين استمرت اسعار النفط في الارتفاع، ثبتت الحكومة اسعارها بدعوى انها مستمرة في دعم المواطن. لكن الواقع يشير، الى انها بفعل سياستها هذه، تدعم 20% فقط من المواطنين المستحقين للدعم، بينما يذهب الباقي الى المواطنين الذين لا يستحقونه، كاصحاب الشركات والمحطات واصحاب مولدات الكهرباء.

ما يصح على المشتقات النفطية، يصح ايضا على مادة القمح، لكن بنسبة اكر. فرييس لجنة الاقتصاد النيابية ميشال ضاهر يؤكد، انطلاقا من مسؤوليته الوطنية، انه ضد الدعم لأن امواله تذهب هدرًا. "المطاحن تعمل وفقا لمصلحتها، فهي تستلم طن القمح المدعوم لكي تنتج 78% طحينًا. هذا الامر لم يكن مراقبا، واستغل من قبلها لكي تنتج 60% طحينًا وبيع الباقي علفا باسعار مرتفعة. اصف الى امتناع المطاحن عن تسليم الطحين بحجة انها لا تملكه، فازدهرت السوق السوداء. يضاف الى ذلك، انتاج الرغيف الذي يذهب معظمه الى سوريا، فهناك 450 الف ربطة يستلمها المقيم السوري في لبنان بدعم من الليرة اللبنانية، عدا عن تهريب الطحين".

في التطبيق الفعلي لسياسة الدعم، ليس في لبنان فحسب، بل اينما وجدت هذه السياسة وايا تكن الحكومة التي تنفذها، فان استمرار التطبيق الخاطئ لها ينتهي بهدر المال العام وتوجيه الدعم لغير مستحقيه على حساب الفقراء، من دون تحقيق اي اهداف حقيقية، اقتصادية كانت ام اجتماعية ام سياسية. لم تحسم حكومة تصريف الاعمال امرها ولم تتخذ ما تمليه عليها مسؤولياتها من قرارات، فانتهجت سياسة التردد والخوف والاختباء، مما يرفع الكلفة الاقتصادية والمالية لقراراتها، وبهز صورة الحكم ويضعف البيات ووسائله ويراكم الاخطاء، بينما المؤشرات الاقتصادية والمالية والسياسية، تثير اكثر من القلق، لنتنتهي بأزمة جوع باتت على الابواب بعدما نخسر آخر دولار موجود في البنك المركزي وحتى لدى المواطنين، علما ان جراحها ستصيب الجميع. الغريب اننا لا نزال نعالج الازمة بالمسكنات حتى الان، وقد دفع المواطن ثمنها ولا يزال، كما سيدفع ثمن تأخر وعجز السياسة الحكومية المعتمدة التي تنذر مؤشرات بالاسوأ.

ضخ رأسمال جديد فيها، يجب على الدولة تملكها. المصارف ترفض هذه الحلول وهي مستمرة في اعمال مصرفية عادية. اعتقد ان هناك نحو 4 او 5 مصارف يمكن زيادة رأسمالها، فيما بنوك اخرى لن تتمكن من الاستمرار. للحفاظ على جزء من اموال المودعين المتبقية وتحسين الواقع الاقتصادي، يجب البدء بمعالجة اسباب الازمة وليس النتيجة، علما ان سبب ازمنا هو عدم وجود اقتصاد، اذ ننظر الى الاقتصاد نظرة محاسب فقط. اذا لم نتمكن من ايجاد المدخول سنذهب حكما الى الافلاس. يجب اعادة هيكلية المصارف واعطاء رخص لمصارف استثمارية معفاة من الاحتياطات الالزامي.

■ هل تؤمن هذه المصارف عامل الثقة؟

□ عامل الثقة ضروري، لكن يجب ان نكون جاهزين. عندما يقر قانون لاعطاء رخص لمثل هذه المصارف، فان الثقة ستعود تباعا. يجب تحضير الارضية التي تحتاج الى وقت، فمعالجة الامور كما هي الان ستوصل حكما الى مشكلة كبيرة جدا.

■ ماذا عن سياسة الدعم؟ هل تؤمن الامن الغذائي والمعيشي؟

□ انا ضد الدعم، لأن امواله تذهب هدرًا. المطاحن تعمل لمصلحتها، فهي تستلم طن القمح المدعوم لكي تنتج 78% طحينًا. هذا الامر لم يكن مراقبا، واستغل من قبلها لكي تنتج 60% طحينًا وبيع الباقي علفا وباسعار مرتفعة. اصف الى امتناع المطاحن عن تسليم الطحين بحجة انها لا تملكه، فازدهرت السوق السوداء. يضاف الى ذلك انتاج الرغيف الذي يذهب معظمه الى سوريا، فهناك 450 الف ربطة يستلمها المقيمون السوريون في لبنان بدعم من الليرة اللبنانية، عدا عن تهريب الطحين. وفقا لدراسة وضعتها منذ فترة، تبين انه عندما يرفع الدعم عن الطحين سيرتفع سعر طن الطحين من مليونين و400 الف ليرة الى 13 مليون و800 الف ليرة. كل طن من الطحين ينتج 1355 ربطة خبز. اذا احتسب الفارق، فان سعر ربطة الخبز يرتفع 8 الاف ليرة اي ستصبح الربطة بـ 21 الف ليرة.

■ هناك من يدعي ان الغاء الدعم عن القمح سيرفع سعر ربطة الخبز الى 40 او 50 الف ليرة؟

□ هذا كلام غير صحيح. انه تهويل من اصحاب

سوهر ماركوت رمال الأصيلي

(أبو عامر)

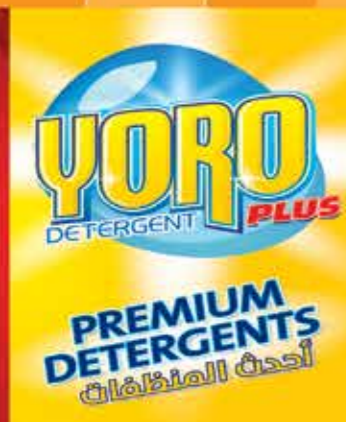
- 1 تحويطة الفدير
- 2 الجاموس
- 3 الرويس
- 4 حارة حريك
- 5 النبطية - تول مفرق حاروف
- 6 بوليفار كميل شمعون
- 7 المصرفد الطريق البحري
- 8 خلدة الأوتوستراد
- 9 الطيونة بيروت مول
- 10 صور طريق النكنة الحوش
- 11 جبران مول طريق المطار القديم
- 12 سان تيريز

قريباً كفردونين / بئر السلاسل 13

جودة نوعية توفير

10/10

سلتنا الأوفر بلبنان



■ يقال ان كمية الانتاج هذه السنة بلغت نحو 60 الف طن، فهل ستبقى في مخازن المزارعين؟
□ القمح القاسي يستعمل في صناعة المعكرونة، وإيطاليا تدفع ثمن الطن الواحد منه بزيادة 100 دولار عن طن القمح الطري. فلماذا تمنع الدولة تصدير هذا القمح.

■ لماذا هذا الموقف؟
□ تكمن مشكلة لبنان في افتقاره الى ادارة جيدة. فالجميع يعملون بعقلية الموظف الذي يتقاضى راتباً في نهاية الشهر. عندما يمنع المزارع من التصدير، وتعرضه "للبهدة" والخسارة في زراعة القمح، فهو لن يعاود زرع القمح. من الضروري السماح بتصدير القمح القاسي. علماً ان القمح الطري في لبنان لا يزرع بسبب الامراض التي تصيبه.

■ ماذا عن مصانع المعكرونة المحلية في شراء محصول القمح؟
□ نفذت سابقاً مشروعاً لانشاء مصنع لصناعة المعكرونة يستطيع شراء محصول لبنان بكامله، اي 45 الف طن من القمح ينتج 28 الف طن من المعكرونة. لكن نتيجة الازمة توقف المشروع. فمصانع المعكرونة في لبنان لا تستهلك اكثر من 10% من قيمة الانتاج، اي 5 الاف طن فقط من القمح القاسي.

■ لماذا تصر الدولة على شراء القمح؟
□ هدفها ادخال 15% من القمح القاسي في صناعة الخبز. تشير الدراسات الى اننا نحتاج شهرياً الى نحو 7500 طن تدخل فيها.

■ هل يستطيع لبنان الاستمرار في سياسة الدعم مع ارتفاع الاسعار العالمية ونفاد المال الاحتياطي من مصرف لبنان؟
□ هناك مشكلة مقبلة، لذا يجب شد الاحزمة. عندما نتحدث عن المجاعة، هذا يعني ان الدولة ستوقف عن استيراد القمح، طبعاً بعد نفاد الدولار الاخير الموجود في المصرف المركزي.

■ يقال ان الفساد موجود في وزارة الاقتصاد وهناك تلاعب في توزيع كميات القمح على المحظيين، كيف تقرأ هذا الامر؟
□ الدعم يعني الفساد.

ع. ش

نخر الفساد حبة القمح فتحولت ارباحاً للمحظيين والمهربين

■ هل رفع الدعم هو قرار سياسي؟
□ بالتأكيد، ولأسباب واهداف كثيرة. المهم في الموضوع هو اذلال الناس وابقاء اهتماماتهم محصورة في تأمين معيشتهم. اصبح الحد الأدنى للاجور في القطاع الخاص اليوم يوازي 4 ملايين ليرة او 5 ملايين، اي ان كل ساعة عمل تساوي 25 الف ليرة، هذا المبلغ سيخسره العامل من اجره اليومي اذا اضاعه في الوقوف امام الفرن للحصول على ربة خبز. هذه العملية تتكرر على مدى ايام الاسبوع، اي ان ربة الخبز ستكلف العامل اضعاف سعرها الحقيقي.

■ وزير الاقتصاد يقول يجب رفع الدعم وفق برنامج متكامل، ماذا يقصد؟
□ الجميع في هذه الدولة يتحدثون شعراً وليس ارقاماً. انا اتحدث عن قيمة ارتفاع سعر طن القمح وكم ربة ينتج ونسبة زيادة سعرها.
■ هل يعتبر فرض البنك الدولي عبئاً جديداً على لبنان؟
□ انه دين جديد، فقيمة القرض 150 مليون دولار منها 50 مليوناً ستذهب الى السوريين وسيدفعها لبنان من جيبه. علماً ان السوريين

